الأمم المتحدة
A/HRC/57/73
الجمعية العامة
Distr.: General
26 July 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة والخمسون
9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024
البندان 2 و10 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 33/51 بشأن تعزيز التعاون الدولي لدعم الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يتضمّن هذا التقرير، المقدّم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 33/51، موجزاً لتبادل الآراء الذي تخلّل الحلقة الدراسية التي عُقدت بين الدورات لمدة يوم واحد في 23 حزيران/يونيه 2023، في جنيف، وكذا معلومات عن باقي التطورات المتعلقة بإنشاء وتعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة منذ اعتماد قرار المجلس 33/51. ويتضمن أيضاً استنتاجات وتوصيات.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 33/51، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) تنظيم حلقة دراسية بين الدورات لمدة يوم واحد في عام 2023 وأخرى في عام 2024، في جنيف، لمواصلة النظر في الخبرات والممارسات الجيدة المتبادلة خلال المشاورات الإقليمية الخمس المعقودة عبر شبكة الإنترنت والمتعلقة بإنشاء وتطوير آليات وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة.

2- ويطلب المجلس إلى المفوضية أيضاً أن تنشئ وترعى مركزاً معرفياً افتراضياً للآليات الوطنية، بالتعاون مع الدول وأصحاب المصلحة المعنيين، بهدف تقاسم الممارسات الجيدة وتيسير تبادل الخبرات.

3- ومجلس حقوق الإنسان، بموجب مقرره 115/55، أرجأ تنظيم الحلقة الدراسية لما بين الدورات التي كان مقرراً عقدها في عام 2024 وإطلاق المركز المعرفي الافتراضي إلى عام 2025، بسبب أزمة السيولة التي تعاني منها الأمانة العامة للأمم المتحدة.

ثانياً- معلومات أساسية

4- الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة هياكل وطنية عامة مكلّفة بتنسيق إعداد التقارير المقدمة إلى الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وبالتعاون معها، وتيسير المتابعة والتنفيذ الوطنيين للالتزامات المترتبة على قانون معاهدات حقوق الإنسان والتوصيات المنبثقة عن تلك الآليات[1].

5- وإنشاء آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة يندرج ضمن التوصيات الرئيسية التي قدمتها المفوضة السامية لحقوق الإنسان في تقريرها بشأن تعزيز هيئات المعاهدات في عام 2012[2]. ويتجسّد الاعتراف بمدى أهمية إنشاء وتعزيز الآليات الوطنية بالنسبة للدول في إدراج توصيات محددة بشأن تلك الآليات في العديد من القرارات التي اعتمدتها الهيئات الحكومية الدولية[3]، وفي أنشطة دعوة مجموعة الأصدقاء بشأن الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة في مجلس حقوق الإنسان.

6- وفي عام 2021، نظّمت المفوضية، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 30/42، خمس مشاورات إقليمية لكي تساعد الدول وباقي أصحاب المصلحة على تقاسم الخبرات والممارسات الجيدة بشأن إنشاء وتطوير الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، وكذا تأثيرها على التنفيذ الفعال للالتزامات والتعهدات في مجال حقوق الإنسان، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين. والاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن المشاورات الإقليمية قُدِّمت إلى المجلس في حزيران/يونيه 2022 ضمن تقرير أعدته المفوضية، وأسفرت بدورها عن اعتماد المجلس للقرار 33/51[4].

ثالثاً- العملية والمنهجية

7- عُقدت الحلقة الدراسية الأولى لما بين الدورات التي نصّ عليها قرار مجلس حقوق الإنسان 33/51، بشكل مختلط، في 23 حزيران/يونيه 2023، بجنيف. وقد رمت إلى تعزيز تبادل الآراء

(1) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/treaty-bodies/follow-regional-consultations-national-mechanisms-implementation-reporting-and-follow.

(2) الوثيقة A/66/860.

(3) انظر، على سبيل المثال، قرار الجمعية العامة 68/268 وقرارات مجلس حقوق الإنسان 30/25 و34/16 و36/29 و39/6 و39/17 و42/30 و51/12 و54/28.

(4) الوثيقة A/HRC/50/64.

بشأن الخصائص الرئيسية للهياكل المؤسسية والولايات التي تيسّر عمل الآليات الوطنية بفعالية. كما عُرِض التقدّم المحرز في إنشاء المركز الافتراضي للآليات الوطنية الذي طلبه مجلس حقوق الإنسان.

8- وقد ضمت الحلقة الدراسية 184 شخصاً، نصفهم شارك بشكل حضوري. ومثّلت النساء أكثر من نصف المشاركين. وضمّ الحضور 90 مشاركاً من الدول الأعضاء. كما شارك في هذا الحدث، كخبراء، كل من هند أيوبي الإدريسي، عضو لجنة حقوق الطفل، ونيكول أميلين، عضو اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وسانتياغو مانويل فيوريو فايسكن، عضو اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وميلون كوثري، عضو اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل، ومقرر خاص سابق معني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق، وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، وماريا فيرجينيا براس غوميز، عضو سابق في اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشمل باقي المشاركين أعضاء من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء من المؤسسات الأكاديمية وممثلين عن وكالات الأمم المتحدة.

9- وتألفت الحلقة الدراسية من ثلاث جلسات؛ خُصِّصت الأولى لإعداد الجانب المؤسسي للآليات الوطنية؛ والثانية لتحديد ولاياتها؛ والثالثة لتقديم المفوضية عرضاً حياً بشأن النسخة النموذجية للمركز المعرفي الافتراضي. ودُعيت الدّول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لتناول الموضوعين الأولين بناء على خبراتها فيما يتعلق بأفضل الممارسات والتحديات والدروس المستفادة. وطُلب من المشاركين التركيز في مداخلاتهم على الصلة بين الهيكل المؤسسي المختار والولايات وتأثيرها على: (أ) التنسيق بين الوزارات وباقي مؤسسات الدولة؛ و(ب) تعزيز الحوارات الوطنية والمساهمات الملموسة من أصحاب المصلحة غير الحكوميين في عمليات الإبلاغ والمتابعة؛ و(ج) تعاون الدول مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان (الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة وهيئات المعاهدات وعملية الاستعراض الدوري الشامل) وتنفيذ توصياتها.

10- ويُلخِّص التقرير الممارسات والخبرات المتبادلة خلال الحلقة الدراسية وكذلك الممارسات المتبادلة في منتديات أخرى تُكمِّل أو تؤيد الاستنتاجات المستخلصة خلال الحلقة الدراسية. وتتمحور الممارسات الواردة في التقرير حول المواضيع الرئيسية الثلاثة المبينة في المرفق 1 من تقرير المفوضية، وهي: (أ) الهياكل المؤسسية للآليات الوطنية وولايتها[5]؛ و(ب) قدرات التنسيق والتشاور؛ و(ج) مدى الاتساق مع باقي عمليات التنفيذ والمتابعة على الصعيد الوطني. ويحتفظ بهذه الفئات في هذا التقرير. ويعرض التقرير باقي التطورات الأخيرة المرتبطة بتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 33/51 (الفرع السابع) وكذا الاستنتاجات والتوصيات التي سينظر فيها مجلس حقوق الإنسان.

رابعاً- الهيكل المؤسسي للآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة وولاياتها

الهيكل المؤسسي للآليات الوطنية

11- أكّدت المناقشات التي تخللت الحلقة الدراسية المعقودة في عام 2023[6] ما خلصت إليه المشاورات الإقليمية لعام 2021 بشأن أهمية استناد الآليات الوطنية إلى أساس قانوني عتيد[7]. وفي حين قد يشكل هذا الأساس القانوني جزءاً من الوثيقة التشريعية التي تحدد ولايات وزارات معينة تتولى تنسيق

(5) الوثيقة A/HRC/50/64.

(6) قُدمت مداخلات في هذا الصدد من النيجر والفلبين والبرتغال وجمهورية مولدوفا وتايلاند.

(7) الوثيقة A/HRC/50/64، الفقرة 54.

التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، خلصت دول عديدة إلى أنه قد يكون من الجيد سن تشريع منفصل يحدد ولايات الآليات الوطنية وتشكيلتها الوزارية. وقد أوضحت تايلند، مثلاً، أن وضع قانون لإنشاء لجنتها الوطنية المعنية بدفع عجلة العمل في مجال حقوق الإنسان ساعد على ترشيد جهود إعداد التقارير والتصدي لغياب التنسيق وضعف الذاكرة المؤسسية. وكانت تايلند، قبل إنشاء آليتها الوطنية الدائمة، تعتمد على فريق صياغة مخصّص يُعيّن لكل معاهدة صُدِّق عليها ويُحلُّ بمجرد تقديم التقرير.

12- وأكد المشاركون أيضاً على أن اختيار الهيكل المؤسسي وولايته يؤثّر على النفوذ السياسي للآلية الوطنية لا فيما يتعلق بتنسيق جمع المعلومات بغرض الإبلاغ فحسب وإنما أيضاً بضمان المتابعة والتنفيذ. ونظراً لأهمية اتّباع نهج متعدد الأبعاد وحكومي للنهوض بحقوق الإنسان، اتَّفق العديد من المشاركين في المشاورات الإقليمية لعام 2021 على أن الآليات الوطنية ستستفيد من دعم سياسي أكبر، على غرار هيئات التنسيق المعنية بأهداف التنمية المستدامة. فهذه الهيئات غالباً ما تكون ملحقة بمكتب رئيس الدولة أو مجلس الوزراء، وهو ترتيب أثبت فعاليته، لا سيما في تعزيز تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في السياسات الإنمائية والقطاعية.

13- وتبادل المشاركون خلال الحلقة الدراسية لما بين الدورات لعام 2023 خبراتهم في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال، ذكرت جمهورية مولدوفا أن مجلسها الوطني لحقوق الإنسان يرأسه رئيس الوزراء وأن أعضاء المجلس يحضرون الاجتماعات الوزارية. وأفادت الفلبين أن لرئيس أمانة اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان رتبة نائب وزير، وهو منصب رفيع المستوى ويعكس في رأي ممثل الفلبين الأهمية التي توليها حكومة بلده للإبلاغ عن حقوق الإنسان ومتابعتها. وذكر مشاركون من أنغولا وكيريباتي وتونس ممارسات مماثلة. وذكرت البرتغال أن آليتها الوطنية تضم منسقين من كل وزارة ممثلة: واحد بمركز – سياسي أو رسمي – كبير وآخر بمركز تقني كبير: ففي حين يساعد الأعضاء الكبار على ضمان تقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب واتخاذ القرارات بسرعة، تكون للمنسق التقني دراية بتفاصيل الموضوع ويكون قادراً على ضمان المتابعة المنتظمة لطلبات المدخلات. وذكر مشارك من تايلند أن لجنتها الوطنية المعنية بدفع عجلة العمل في مجال حقوق الإنسان يرأسها نائب رئيس الوزراء الذي ييسّر التواصل مع البرلمان للتوعية بقضايا حقوق الإنسان واعتماد سياسات وطنية لتحسين تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في تايلند.

14- واعتبرت تونغا مشاركة أجهزة التخطيط في الوزارات المعنية، إلى جانب مشاركة مكتب رئيس الوزراء، عامل نجاح في إبراز حقوق الإنسان وتعميمها في الخطط القطاعية للوزارات المعنية. وتحدثت ساموا عن أهمية ضمان مشاركة أعضاء الآليات الوطنية أيضاً في هيئات تنسيق أهداف التنمية المستدامة لتخفيف عبء الإبلاغ وزيادة اتساق التنفيذ. وفي حين أشارت تونغا إلى أنها تواجه بدورها التحديات المشتركة التي تواجهها البلدان المحدودة الموارد في إدارة الأولويات المتضاربة، أضافت أن حجم البلدان الجزرية الصغيرة النامية يمكن أن يساعدها أيضاً في بلوغ تنسيق فعال. وفي هذا السياق، شدّدت تونغا على ضرورة اعتماد نهج واقعي واستراتيجي، والاستفادة من النظم الوطنية القائمة ومن الموارد والشبكات المتاحة ومن المساعدة والدعم التقنيين المتاحين على الصعيد الإقليمي والدولي. واعتبر السيد فيوريو فايسكن من الأهمية بمكان اعتماد الآليات الوطنية هذا النهج الشامل لتجنب الازدواجية وزيادة الاتساق.

15- وقد أُشير إلى أهمية وجود أمانة للآلية الوطنية، لا سيما في سياق ارتفاع معدل دوران الوزارات. وأوضحت كيريباتي أن وجود أمانة نشطة تُكلّف تحديداً بتنسيق الإبلاغ والمتابعة وتديرها شعبة حقوق الإنسان بوزارة العدل يساعد على ضمان استمرارية العمل. وبالنسبة لبوركينا فاسو، يمكن الحفاظ على الذاكرة المؤسسية بفضل مجموعة عوامل مثل اكتساء الآلية الوطنية طابعاً دائماً، وامتلاك شبكة مراكز تنسيق دائمة مخصّصة لكل وزارة ومؤسسة تنفيذية، ووجود منصّة رقمية مشتركة لتسهيل التعاون بين المساهمين. ولمواجهة الأثر السلبي لدوران الموظفين، رأى العديد من المشاركين أنه من الضروري تنظيم

دورات منتظمة لتدريب وبناء قدرات موظفي الخدمة المدنية في أمانات الآليات الوطنية ومراكز التنسيق الوزارية وغيرها من مراكز التنسيق[8].

16- وذكرت البرتغال أن أحد الإنجازات الرئيسية التي تحقّقت بفضل الإنشاء الرسمي للجنتها الوطنية لحقوق الإنسان هو اعتماد اختصاصات واضحة، مما عزّز تدفق المعلومات ويسّر التفاعل اليومي بين جهات التنسيق وعزّز فهم جهات التنسيق الوزارية للتوقعات المتعلقة بالإبلاغ والمتابعة[9].

17- وفيما يتعلق بالموارد المالية، ذكرت الفلبين أن آليتها لم تبدأ العمل بكامل طاقتها إلا عندما أُدمجت ميزانيتها في ميزانية مكتب الرئيس، أي بعد مرور 15 عاماً من إنشائها بأمر رئاسي في عام 2006. كما أشارت ملاوي إلى أن تزويد الآلية الوطنية بميزانية مخصّصة لكي تضطلع بولايتها ساعدها على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ. وفي معظم الحالات، أفاد المشاركون بأن عدم وجود تمويل وميزانية مخصصة للعمليات اليومية للآليات الوطنية يشكل تحدياً كبيراً[10]. ويسفر هذا الوضع، إلى جانب عدم تضمين الاختصاصات مركز تنسيق للإبلاغ والمتابعة، عن تقويض قدرة الآلية على تخطيط المعلومات وتجميعها ومعالجتها في الوقت المناسب. ويمكن أن تقلِّص هذه القيود أيضاً من بروز هذه الآليات، وهو تحدٍ أشارت إليه كينيا وباراغواي.

ولايات الآليات الوطنية

18- أكد العديد من المشاركين أن ولايات آليات بلدانهم الوطنية تشمل تعاوناً أوسع مع جميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وكذلك الآليات الإقليمية، حيثما ينطبق ذلك[11]. وعلى سبيل المثال، يوافق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في جمهورية مولدوفا، على التقارير المتعلقة بتنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وكذا التقارير الخطية المقدمة إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.

19- وفيما يتعلق بالتنفيذ والمتابعة، أشار المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان إلى دراسة أجريت مؤخراً في خمسة سياقات قطرية حيث كُلِّفت الآليات الوطنية أساساً بمتابعة الآراء المعتمدة بشأن الشكاوى الفردية وتعميم التوصيات في السياسات الوطنية[12]. وتشمل مسؤوليات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في جمهورية مولدوفا تقديم مقترحات إلى الحكومة بشأن تنفيذ التوصيات الدولية. وبشكل أعم، لم يُتطرق إلى عمليات الرد على البلاغات الفردية المقدمة إلى الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ومتابعة القرارات الدولية بشأن الحالات الفردية سوى خلال الحلقة الدراسية لعام 2023، وهي تستحق تحليلاً معمقاً كون الممارسات تختلف بشكل كبير من بلد إلى آخر[13].

(8) تحدث في هذه المسألة مشاركون من غيانا والفلبين والسيد فيوريو فايسكن.

(9) المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان، "تقرير عن الحلقة الدراسية الدولية بشأن الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة في مجال حقوق الإنسان" (2023).

(10) أشار لبنان إلى هذا التحدي بعينه.

(11) تحدث في هذه المسألة كل من السلفادور وغيانا وكينيا وملاوي والمكسيك والمغرب وتونغا.

(12) انظر: Lorion, S. and Murray, R., Interactions between National Human Rights Institutions and National Mechanisms for Implementation, Reporting and Follow-up: Research and Recommendations, Human Rights Research Papers, No. 2023/2 (كوبنهاغن، المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان، 2023).

(13) انظر Principi, K. F., "Implementation of decisions under treaty body complaints procedures – Do States comply? How do they do it?"، تقرير أُعدّ إجازة التفرغ، كانون الثاني/يناير 2017، متاح على الرابط التالي: https://hr.un.org/sites/hr.un.org/files/editors/u4492/Implementation%20of%20decisions%20under%20treaty%20body%20complaints%20procedures%20-%20Do%20states%20comply%20-%202015%20Sabbatical%20-%20Kate%20Fox.pdf؛ و Murray, R and Long, D. eds., *Research Handbook on Implementation of Human Rights in Practice* (Edward Elgar, 2022).

20- وتحدّث ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان عن الدعم المقدّم إلى الدول لكي تدمج على نحو أكثر فعالية توصيات حقوق الإنسان في أطرها الإنمائية الوطنية وسياساتها وبرامجها القطاعية ذات الصلة، مشيراً إلى أن الآليات الوطنية توفّر منبراً يعمّم ويعزّز المساءلة عن تنفيذ توصيات حقوق الإنسان وغيرها من الالتزامات العالمية والإقليمية والوطنية[14]. وهكذا، أكّد الممثل أنه لديها القدرة على بناء الملكية على الصعيد المجتمعي والوطني، مما يساهم في تحقيق الرؤية المتوقع الكشف عنها خلال قمة المستقبل القادمة بغرض توفير حلول مبتكرة ومؤسسات أقوى لمواجهة التحديات العالمية.

21- وشددت السيدة براس غوميز على ضرورة تشجيع الدور المتزايد لبعض الآليات الوطنية في تعميم مراعاة حقوق الإنسان في السياسات القطاعية. وأضافت قائلة إن الآليات الوطنية تضم ممثلين عن الوزارات التنفيذية، وبالتالي تملك قدرة كبيرة على تحقيق هذه النتيجة بطريقة متضافرة ومتماسكة ومنسقة.

22- ورصد التنفيذ يندرج ضمن ولاية بعض الآليات الوطنية، مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في البرتغال. ويرصد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في جمهورية مولدوفا تطبيق السلطات والمؤسسات العامة للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وامتثالها لتوصيات آليات حقوق الإنسان.

23- وكشفت المشاورات الإقليمية لعام 2021 أن دور العديد من الآليات الوطنية توسع إلى حد تجاوز الإبلاغ والمتابعة[15]. وقد تأكد هذا الاتجاه في الحلقة الدراسية لما بين الدورات لعام 2023[16]. وذكرت البرتغال أن مهام لجنتها الوطنية لحقوق الإنسان تشمل اقتراح تدابير، بما في ذلك تدابير تشريعية، وتبادل أفضل الممارسات على الصعيد الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وكما ذُكر خلال المشاورات الإقليمية لعام 2021[17] وفي منتديات أخرى عُقدت مؤخراً[18]، ساعدت هذه الولاية الواسعة البرتغال على تعزيز بروز الآلية وتواصلها مع أصحاب المصلحة، وبالتالي تحسين جودة التقارير وتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان. وأبلغ المغرب عن الاستنتاجات نفسها فيما يتعلق بآليته الوطنية. وذكرت غيانا أن آليتها الوطنية مسؤولة أيضاً عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان وبناء القدرات والتوعية، مما ساعد على بناء الثقة وتحسين قدرتها على جمع البيانات وتشجيع المشاركة. وقدّمت الفلبين معلومات عن دور آليتها الوطنية في الدفاع عن حقوق الإنسان والتوعية بها، باعتبارها عامل تمكين رئيسي.

24- ويلاحظ أن موقع الآلية الوطنية في البنية التحتية المؤسسية غالباً ما يؤثر على نطاق ولايتها. ففي جمهورية مولدوفا مثلاً، يُكلّف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتنسيق عملية تنفيذ سياسة الدولة في مجال حقوق الإنسان. ويقدِّم مقترحات إلى الحكومة تهدف إلى ضمان احترام حقوق الإنسان؛ والإشراف على إعداد وتنفيذ وتقييم الوثائق المتعلقة بسياسة حقوق الإنسان؛ وتقييم مدى احترام حقوق الإنسان؛ والتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وفي البرتغال، تَتبَع الآلية الوطنية لوزارة الخارجية، وبالتالي تشمل مهامها أيضاً تنسيق مواقف الدولة بشأن قضايا حقوق الإنسان في المحافل الدولية واقتراح صكوك دولية بشأن حقوق الإنسان للتصديق عليها.

(14) انظر https://www.unfpa.org/sites/default/files/board-documents/main-document/Annex%205-QCPR_FINAL.pdf; https://esaro.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/unfpa_commitee_triangular_cooperationfinal_1_1.pdf.

(15) انظر الوثيقة A/HRC/50/64، الفقرة 53.

(16) تحدث في هذه المسألة مشاركون من بوركينا فاسو وإيطاليا وكيريباتي وملاوي وموريشيوس والمغرب والفلبين والبرتغال وجمهورية مولدوفا وتايلاند.

(17) انظر A/HRC/50/64، الفقرة 24.

(18) انظر، في جملة أمور، المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، *تقرير عن الحلقة الدراسية الدولية بشأن الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة في مجال حقوق الإنسان*، 2023.

25- وفي حين اعتبر مشاركون عديدون توسيع نطاق ولايات الآليات الوطنية توجها إيجابياً، أبرز آخرون أهمية أن تفي الآليات أولاً بمهمتها الأساسية، أي تقديم التقارير إلى الآلية الوطنية لحقوق الإنسان ومتابعة التوصيات[19]. وقد أثارَ هذه المسألة السيد فيورو فايسكن، الذي نبّه المشاركين إلى ارتفاع معدل حالات التأخر الكبير في تقديم التقارير بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الرغم من وجود آليات وطنية في العديد من البلدان[20]. كما أكّد السيد كوثاري على أن المؤشر الرئيسي لفعالية أي آلية قائمة يجب أن يتمثل في نهاية المطاف في قدرتها على المساهمة في تحسين التمتع بحقوق الإنسان من خلال تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان.

خامساً- قدرات التنسيق والتشاور

قدرات التنسيق

26- يُمثِّل التنسيق بين مختلف فروع ومستويات الحكومة أمراً أساسياً لضمان أن تشمل تقارير حقوق الإنسان المعلومات ذات الصلة وتكون متماسكة وأن تصل توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان إلى الوزارات المعنية ومختلف فروع الدولة. ويتحقق ذلك بالأساس من خلال تشكيلة أعضاء الآليات الوطنية. وأفاد معظم المشاركين أن آلياتهم الوطنية تضم، بالإضافة إلى جهات التنسيق التابعة للوزارات التنفيذية، ممثلين عن البرلمان والسلطة القضائية والمكاتب الإحصائية الوطنية. وعندما لا تكون لهذه الأطراف عضوية دائمة في الآليات الوطنية، تُبنى، وفق ما أفاد المشاركون، خطوط تنسيق مؤسسية ثابتة معها[21]. كما أكد البعض على أهمية إشراك ممثلين عن الحكومات المحلية والإقليمية للمساهمة في تنفيذ الالتزامات الدولية للدولة والإبلاغ عنها ومتابعتها[22].

27- وأفاد المغرب بأن التطور في عضوية مندوبيته الوزارية لحقوق الإنسان أثر بشكل مباشر على تنفيذ التزامات الدولة الدولية في مجال حقوق الإنسان، وهي: (أ) أولاً، تزايد مراعاة حقوق الإنسان عند وضع السياسات العامة؛ و(ب) ثانياً، زيادة مشاركة مختلف الكيانات في تنفيذ التوصيات ومتابعتها بفضل إنشاء نظام متابعة. وعلاوة على ذلك، تُعرض تقارير الدولة على غرفتي البرلمان قبل تقديمها. وتعمل الآلية الوطنية أيضاً على تحقيق الملكية الإقليمية لعمليات الإبلاغ والمتابعة. وأشارت تونغا إلى أن التعاون بين جهات التنسيق ساعد، إلى جانب عناصر الولاية الشاملة للآلية (بما فيها متابعة توصيات آليات حقوق الإنسان)، على ضمان الاتساق في تنفيذ التوصيات في مختلف القطاعات.

28- وسلّطت كينيا الضوء على أن التنسيق مع جميع مستويات الحكم والمشاركة النشطة للمكتب الإحصائي الوطني والسلطة القضائية أسهما في تنوع البيانات وأثرا بشكل مباشر في جودة ودقة التقارير التي تصدرها الحكومة. وفي البرتغال، أدّى تزايد مشاركة هيئة الإحصاء البرتغالية في عمل الآلية الوطنية إلى تحسين استيعابها لأنواع البيانات المتوقعة لإعداد تقاريرها عن حقوق الإنسان. وقد أسفرت التوصيات المتكررة لهيئات المعاهدات إلى البرتغال لجمع البيانات حول العرق عن إصدار هيئة الإحصاء البرتغالية قراراً في كانون الأول/ديسمبر 2023 يقضي بنشر نتائج الدراسة الاستقصائية حول ظروف السكان

(19) تحدث في هذه المسألة مشاركون من المغرب والبرتغال في عدة منتديات.

(20) حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان لدى 143 دولة (72,6 في المائة) ما مجموعه 483 تقريراً متأخراً (208 تقارير أولية و275 تقريراً دورياً) فيما يتعلق بجميع المعاهدات.

(21) تحدث في هذه المسألة مشاركون من أنغولا وغيانا وموريشيوس والمغرب والنيجر والفلبين والبرتغال وجمهورية مولدوفا وساموا وأوزبكستان.

(22) تضم جمهورية مولدوفا وصربيا وتايلاند ممثلين عن قطاع الأعمال كأعضاء في آلياتها الوطنية.

المقيمين وأصولهم ومساراتهم. وقد سدّت الدراسة الاستقصائية، وهي أول عملية إحصائية على الإطلاق تُجرى في البرتغال لجمع بيانات مصنفة عن الأصل العرقي والتمييز العنصري، فجوة ساحقة في البيانات، وبالتالي عززت قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ[23].

29- وتحدثّت بعض الدول عن فوائد إشراك البرلمان، خاصة عندما يتعلق الأمر بتنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان[24]. وأوضحت جمهورية مولدوفا أن مجلسها الوطني لحقوق الإنسان يضم ثلاثة ممثلين عن البرلمان، وهم: رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان والعلاقات بين الأعراق؛ ورئيس اللجنة البرلمانية للشؤون القانونية والتعيينات والحصانات؛ ورئيس الإدارة العامة القانونية لأمانة البرلمان. وأوضحت كيريباتي أن فريق عملها الوطني لحقوق الإنسان يتواصل بانتظام مع البرلمان من خلال عقد اجتماعات بداية كل دورة برلمانية. وفي حال حدوث تطورات جديدة، يدعو فريق العمل إلى عقد اجتماعات مخصّصة. وضمِنت هذه الاجتماعات إجراء محادثات منتظمة مع البرلمانيين بشأن الالتزامات الدولية لكيريباتي في مجال حقوق الإنسان، وأتاحت فرصة الاضطلاع بأنشطة الدعوة في هذا المجال. وفي إيطاليا، تُقدّم لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات تقارير سنوية إلى البرلمان.

30- وتعرض الآلية الوطنية لأوزبكستان، أي مركزها الوطني لحقوق الإنسان، التقارير الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان على لجنة برلمانية قبل تقديمها إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان. كما ينظم المركز جلسات إحاطة لفائدة اللجنة البرلمانية ويتعاون في الاضطلاع بعملية المتابعة من خلال إعداد خطط عمل وطنية لتنفيذ التوصيات. وفي المقابل، وضع البرلمان إجراءً محدّداً تناقش بموجبه مشاريع القوانين التشريعية المتعلقة بجدول أعمال حقوق الإنسان مع الآلية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم كل من اللجنة البرلمانية والآلية الوطنية بتنظيم أحداث للتوعية وإجراء دراسات حول قضايا حقوق الإنسان والمشاركة بنشاط في البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويعمل المركز الوطني لحقوق الإنسان على بناء قدرات اللجنة البرلمانية وأجهزة الدولة على العمل في إطار قاعدة البيانات الوطنية لتتبع التوصيات التي تتيحها المفوضية.

31- وفيما يتعلق بمشاركة السلطة القضائية في الآليات الوطنية، أفادت جمهورية مولدوفا بأن عضوية المجلس الوطني لحقوق الإنسان تضمّ رئيس المجلس الأعلى للقضاء؛ ورئيس المجلس الأعلى للمدعين العامين؛ ونائب المدعي العام. كما أفاد مشاركون من غيانا وإيطاليا وكينيا وكيريباتي وباراغواي بأن آلياتهم الوطنية تضم ممثلين عن السلطة القضائية.

32- ونوقشت مشاركة الحكومات المحلية والإقليمية في عمليات حقوق الإنسان، إما كأعضاء في الآليات الوطنية أو من خلال التعاون المباشر مع آليات حقوق الإنسان. وهي ممارسة ناشئة. وأشار المركز العالمي للمدن إلى تحالف أطلقه في عام 2021، بمعية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنتدى جنيف لحقوق الإنسان، ومؤسسة فريدريك إيبرت، بجنيف، ومنظمة الإعلام عن الاستعراض الدوري الشامل، لدعم مشاركة الحكومات المحلية والإقليمية في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وتمثل أحد مخرجاتها في توزيع نشرة توفر معلومات

(23) عرض مشارك من البرتغال نتائج الدراسة الاستقصائية خلال اجتماع المائدة المستديرة للخبراء بشأن تخطيط البيانات وجمعها من قبل الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، الذي عقد في 18 نيسان/أبريل 2024 في بولونيا، بإيطاليا، وذُكرت في تقرير المتابعة الذي قدمته إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري (انظر CERD/C/PRT/FCO/18-19). ويمكن الاطلاع على الدراسة الاستقصائية على الرابط التالي: https://www.ine.pt/xportal/xmain?xpid=INE&xpgid=ine_destaques&DESTAQUESdest_boui=625453580&DESTAQUESmodo=2.

(24) مشاركون من إيطاليا وكينيا وكيريباتي والمغرب وباراغواي والبرتغال وجمهورية مولدوفا ورواندا وصربيا وتايلاند وتونس وأوزبكستان. وأشارت بوركينا فاسو وملاوي إلى حاجة الدولة إلى تحسين التنسيق مع البرلمان واللجان البرلمانية.

للحكومات المحلية والإقليمية لتعزيز مشاركتها في الاستعراض الدوري الشامل[25]. ويرى المركز العالمي للمدن أن إشراك مختلف مستويات الحكم في عمل الآليات الوطنية يمكن أن يساعد في ضمان مشاركتها في تنفيذ حقوق الإنسان. وقد تقاسم معه هذا التقييم العديد من المشاركين الآخرين، بمن فيهم مشاركون من إيطاليا وكينيا وجمهورية مولدوفا وتايلاند وصربيا التي تضم ممثلين عن الحكومات المحلية والإقليمية كأعضاء في آلياتها الوطنية. وأشارت باراغواي إلى أن أداة التتبع الخاصة بها "SIMORE Plus" يمكن أن تسهل أيضاً الحصول على مساهمات السلطات المحلية.

33- وأوضحت جمهورية مولدوفا أن مجلسها الوطني لحقوق الإنسان يضم، على المستوى المركزي، رئيس مؤتمر السلطات المحلية في جمهورية مولدوفا، الذي يُنسِّق مدخلات اللجان البلدية والإقليمية لحقوق الإنسان في 35 منطقة محلية في البلاد. والهياكل المحلية مسؤولة، في جملة أمور، عن تنفيذ السياسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان؛ ووضع الخطط والبرامج المحلية ذات الصلة؛ ورصد التمتع بحقوق الإنسان على الصعيد المحلي. وهي مسؤولة أيضاً عن إعداد تقارير نصف سنوية عن التمتع بحقوق الإنسان على المستوى المحلي وتقديمها إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

34- وأوضح ممثل إيطاليا أن عضوية الرابطة الوطنية للبلديات الإيطالية واتحاد المقاطعات الإيطالية ومؤتمر الأقاليم والمقاطعات الإيطالية المتمتعة بالحكم الذاتي دائمة في لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات. وتُستشار الحكومات المحلية والإقليمية بانتظام بشأن الإبلاغ وكذا أنشطة المتابعة. وعلى سبيل المثال، تضمّن تقرير منتصف المدة للدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 مرفقاً عن الممارسات الجيدة للحكومات المحلية والإقليمية، وكذلك عن الدورات التدريبية التي نُظمت. كما وضعت إيطاليا خطة عمل وطنية تستند إلى المصفوفة المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل الذي تشارك فيه جميع الكيانات، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي والمحلي. وتَربِط الخطةُ التوصيات بأهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة.

35- والمشاركون في اجتماع الخبراء المعني بتعزيز بناء قدرات الحكومات المحلية على إدماج حقوق الإنسان في جميع أعمالها، الذي عُقد في جنيف، في 28 آب/أغسطس 2023، عملاً بقرار المجلس 12/51، خلصوا إلى استنتاج مفاده أن إشراك الحكومات المحلية والإقليمية يمكن أن يُعتبر فرصة للقيام بما يلي: تحسين تنفيذ حقوق الإنسان على جميع المستويات باعتبارها مسؤولية مشتركة؛ وتعزيز الحوار والتنسيق بينها وبين الحكومة المركزية؛ وتعزيز الشفافية والمساءلة والثقة العامة. وقد أدى ذلك إلى التوصية بإدراج مشاركة الحكومات المحلية والإقليمية في الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة[26].

قدرات التشاور

36- فيما يتعلّق بقدرة الآليات الوطنية على التشاور، اتّفق معظم المشاركين على أهمية مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك كعوامل تمكين رئيسية لتكون مشاركة أصحاب المصلحة فعالة[27]. وكما أشار إلى ذلك التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، سُجِّل أحياناً أن أصحاب المصلحة الوطنيين هم من بادروا إلى الدفاع عن إنشاء تلك الآليات الوطنية[28]. وأكّد بعض الممثلين

(25) يمكن الاطلاع على النصائح الموجّهة للحكومات المحلية والإقليمية الراغبة في المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/upr/leaflet-tips-role-lrgs-upr.pdf.

(26) الوثيقة A/HRC/56/32، الفقرتان 59 و60(ج).

(27) تحدث في هذه المسألة كل من صربيا والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

(28) انظر أيضاً Lorion, S. and Murray, R., *Interactions between National Human Rights Institutions and National Mechanisms for Implementation, Reporting and Follow-up: Research and Recommendation*.

المشاركين أن بلدانهم تُدمج مؤسسات مستقلة كأعضاء في آلياتها الوطنية[29]. وذكر آخرون أن مؤسسات بلدانهم الوطنية لحقوق الإنسان تتمتع بصفة مراقب، وهو ما اعتبروه أمراً مهماً لضمان استقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان[30]. وأيّد المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان والسيدة أميلين والسيدة براس غوميز، ضرورة التشاور مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع احترام استقلاليتها.

37- وأشار التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكن أن تدعم عمل الآليات الوطنية في استعراض وتقييم التقدم الذي تحرزه الدول في تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان لقدرتها على تقديم معلومات موثوقة وقائمة على الأدلة عن حالة حقوق الإنسان وتقديم المشورة بشأن عمليات التقييم والتخطيط المناسبة. وعلى سبيل المثال، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تشارك في وضع خطط تنفيذ حقوق الإنسان وأطر البيانات والمؤشرات وكذا في عمليات المتابعة والمراجعة، وبالتالي توفير مستوى الموضوعية المطلوب في عمليات التقييم[31].

38- وأوضحت صربيا أن عمل آليتها الوطنية لمجلس حقوق الإنسان يقوم على مبدأي الشمولية والشفافية. وتُعد خبرة وتوصيات المؤسسات المستقلة، بما فيها أمانة المظالم ومفوضية حماية المساواة، عناصر مهمة في عملها. وبدأ التشاور مع منظمات المجتمع المدني بتوقيع مذكرة تعاون مع منصة تضم حالياً 21 منظمة. وساعدت التوصيات المقدمة من خلال المنصة في صياغة أساليب عمل الآليات الوطنية، بما في ذلك تنظيم اجتماعات بشأن القضايا المواضيعية التي يقترحها أعضاء المنصة. كما ساعدت على تحسين قدرة منظمات المجتمع المدني على تقديم تقارير بديلة إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وقد أكّد المغرب أن رفع مستوى التشاور مع منظمات المجتمع المدني طوال دورة الإبلاغ كان له تأثير كبير، مع ما صاحب ذلك من زيادة في عدد التقارير البديلة التي قدمتها المنظمات. كما أشارت بلدان منها باراغواي وتونس وموريشيوس إلى أهمية التشاور مع مجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني[32].

39- وأفادت صربيا بأن مشاركة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في وضع خطط تنفيذ وطنية ورصدها قد أثبتت أنها عامل تمكين رئيسي في تحقيق التغيير على أرض الواقع. وقد أُشرك أعضاء منصة المجتمع المدني في وضع واعتماد الخطط الوطنية لتنفيذ التوصيات التي تضمنت مؤشرات متفق عليها بشكل عام. وأشارت موريشيوس أيضاً إلى وضع نهج تشاركي للتنفيذ من خلال تشكيل فرق عمل تتولى وضع صكوك تشريعية ملموسة لتنفيذ توصيات محددة. وضمت فرق العمل ممثلين عن منظمات المجتمع المدني. وسلّط المشاركون من بوركينا فاسو وكينيا الضوء على تنظيم بلديهما المنهجي لجلسات توعية بمعية المجتمع المدني وفي الأقاليم بشأن توصيات آليات حقوق الإنسان كنقطة انطلاق لدورة الإبلاغ القادمة[33]. والبرازيل، التي تعمل على إنشاء آليتها الوطنية، تبحث على وجه التحديد الكيفية التي سيساعد بها إضفاء طابع رسمي على الآلية الحكومة على ترجمة عمل الآليات الإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع من خلال عمليات مبتكرة وتشاركية على الصعيد المحلي والوطني.

40- ووافق المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان على أن إشراك المجتمع المدني والمؤسسات المستقلة في تتبع تنفيذ التوصيات يعزز الشفافية والمساءلة[34]. ويمكن تيسير ذلك أيضاً من خلال أدوات التتبع الرقمية التي

(29) تحدث في هذه المسألة مشاركون من بوركينا فاسو وموريشيوس والبرتغال وصربيا وتايلاند.

(30) ذكر هذا الجانب مشاركون من البرتغال وجمهورية مولدوفا.

(31) تحدث مشارك من صربيا أيضاً عن هذه المسألة؛ انظر أيضاً الأبحاث التي أجريت في الدنمارك وموريشيوس والبرتغال وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا.

(32) ذكر مشارك من موريشيوس أن الآلية الوطنية ضمّت ضمن أعضائها 50 ممثلاً عن المجتمع المدني. كما أشار مشارك من باراغواي إلى إشراك شبكة واسعة من منظمات المجتمع المدني في عمل آليتها الوطنية.

(33) ذكر هذا الجانب أيضاً ممثل كينيا.

(34) تبادل مشاركون من باراغواي وصربيا تجاربهم في هذا الصدد.

وضعتها الدولة أو ببساطة من خلال إنشاء موقع إلكتروني يسمح بالوصول[35] إلى معلومات مثل الأساس القانوني للآلية الوطنية واختصاصاتها وخطط عملها السنوية وتقاريرها السنوية[36]. وأوضحت باراغواي أن أداة التتبع الرقمية الخاصة بها، SIMORE Plus، مكّنت منظمات المجتمع المدني من تقديم مساهماتها، عن طريق التسجيل والتعليق على التقدم المحرز. كما تزداد المساءلة أيضاً عندما يُطلب من الآليات الوطنية تقديم تقارير منتظمة إلى البرلمان. وشجّع السيد فيوريو فايسكن والسيدة أيوبي الإدريسي الآليات الوطنية على الاقتداء بالآليات الوطنية المنشأة حديثاً التي أطلقت عمليات تقييم ذاتي داخلية لقياس أدائها[37].

41- وذكرت جماعة المحيط الهادئ أن الجهود المبذولة لوضع ما يسمى بمبادئ المحيط الهادئ لممارسات الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة على الصعيد الإقليمي أسهمت في بلوغ فهم مشترك أوسع لكيفية القيام، على نحو فعال، بإنشاء وتعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة[38]. ومع الإقرار بعدم وجود نهج "واحد يناسب الجميع" لتطوير الآليات الوطنية، أشار الفريق العالمي للحقوق العالمية، بمعية بعض أصحاب المصلحة، إلى ضرورة وضع إطار توجيهي عالمي بشأن إنشاء وتطوير الآليات الوطنية استناداً إلى ممارسات جيدة مجمعة من جميع المناطق[39].

سادساً- إدارة المعلومات وتعزيز الاتساق مع باقي عمليات التنفيذ والمتابعة على الصعيد الوطني

42- في حين سيعالَج الموضوع المعروض أدناه في الحلقة الدراسية الثانية لما بين الدورات المقررة عام 2025، انتهز بعض المشاركين الفرصة لتبادل الممارسات الجيدة بشأن القضايا التالية.

إدارة المعلومات

43- استناداً إلى التوافق المتزايد في الآراء على أن الإدارة الفعالة للمعلومات أمر أساسي لرصد التقدم المحرز في تنفيذ التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان، استثمرت الدول ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المفوضية، وأصحاب المصلحة الآخرون، في تطوير أدوات التتبع الرقمية وقواعد البيانات[40]. ويتسق هذا الاتجاه مع توصيتين قُدمتا في تقرير المفوضية لعام 2022، وشجّعتا على مواصلة تطوير البنية التحتية الرقمية لآليات حقوق الإنسان والمبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة الآليات الوطنية على إدارة المعلومات، بطرق منها اقتناء أدوات إدارة المعلومات الرقمية، مثل قاعدة بيانات تتبع التوصيات الوطنية[41].

(35) ممارسة في إيطاليا والبرتغال وصربيا. وقد شجعت السيدة الأيوبي الإدريسي، عضو لجنة حقوق الطفل، هذه المسألة بقوة.

(36) تبادل مشاركون من البرتغال وصربيا تجاربهم في هذا الشأن. وتعد أداة تتبع حقوق الإنسان في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مثالاً على أداة تتبع رقمية متاحة للجمهور لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات من قبل الحكومة (انظر https://humanrightstracker.com/en/).

(37) تعمل المغرب والسنغال على تطوير هذه الممارسة.

(38) انظر: https://pacificdata.org/data/dataset/367fdc9c-235a-4d87-912a-6c1acf6e0a81/resource/5ae950bc-daa7-46da-93c3-fd6ecd53684a/download/pacific-principles-of-practice.pdf.

(39) انظر: Universal Rights Group, *The Emergence and Evolution of National Mechanisms for Implementation, Reporting and Follow-up: A First Global Survey of National Human Rights Implementation and Reporting Systems* (نيسان/أبريل، 2024).

(40) انظر: Zipoli, "The human rights data revolution", Academy Briefing No. 23 (Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, 2024)، ص 60.

(41) الوثيقة A/HRC/50/64، الفقرة 60(ج) و(د).

44- وأوضحت إكوادور أن منصتها الرقمية (SiDerechos (Sistema de Información sobre Derechos Humanos)، لم تسمح فقط بتتبع تنفيذ التوصيات بل ساعدت أيضاً في تعزيز التنسيق بين جهات التنسيق لإعداد التقارير وتحسين الوصول إلى المعلومات الرسمية عن حقوق الإنسان، بطرق منها توفير مكتبة تقارير ومحرك بحث. وإعادة تفعيل المنصة في عام 2018 مكّن إكوادور من تقديم تقاريرها إلى الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان في الوقت المناسب. وفي حين لا تملك الإكوادور حتى الآن آلية دائمة، تُعتبر المنصة الرقمية خطوة مهمة نحو إنشائها.

45- وأوضحت باراغواي أن أداتها للتتبع عبر شبكة الإنترنت SIMORE PLUS، أتاحت التعاون بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة. وصُمِّمت المنصة لمعالجة تحديات التنسيق المتعلقة بتجميع المعلومات والبيانات من قبل الآلية الوطنية. وقد ساعدت هذه الأداة على معالجة التناقضات في المعلومات من خلال تجميع بيانات موجودة في إطار مشترك لتتبع حالة التنفيذ، مما يسمح بمقارنة وتحليل أفضل لمختلف المصادر والفترات الزمنية[42]. كما أثيرت أهمية مواءمة المنهجيات المتعلقة بتخطيط البيانات وجمعها لتيسير مشاركة المكاتب الإحصائية الوطنية والحكومات المحلية والإقليمية خلال اجتماع المائدة المستديرة للخبراء بشأن تخطيط البيانات وجمعها من قبل الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، الذي نظّمه في 18 نيسان/أبريل 2024، ببولونيا في إيطاليا، منتدى جنيف لحقوق الإنسان التابع لأكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وقسم الدراسات القانونية بجامعة بولونيا[43].

46- وحصلت الفلبين مؤخراً على قاعدة بيانات تتبع التوصيات الوطنية التي قدمتها المفوضية. وبالإضافة إلى القيمة المضافة لأداة التتبع هذه لرصد تنفيذ التوصيات، اعتبرتها الفلبين منبراً لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بين موظفي الخدمة المدنية. كما تحدّث مشاركون من صربيا وتايلاند وأوزبكستان عن تجاربهم في استخدام قاعدة البيانات. وذكرت عدة بلدان أن جميع أدوات التتبع الرقمية بحاجة إلى دعم بشري لتحسين كفاءة الآليات الوطنية.

الاتساق مع باقي العمليات على الصعيد الوطني

47- أبرزت المشاورات الإقليمية لعام 2021 أنه يمكن توسيع نطاق تنفيذ حقوق الإنسان من خلال تحسين التفاعل بين عمليات الإبلاغ والمتابعة في مجال حقوق الإنسان وباقي العمليات ذات الصلة على الصعيد الوطني، بما فيها تلك الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

48- ويوجد تعاضد بين مسألة حقوق الإنسان وعمليات الإبلاغ عن جدول أعمال 2023 ومتابعتها. وأهداف التنمية المستدامة، التي تعكس بشكل وثيق العديد من قواعد ومعايير حقوق الإنسان، تُدمَج أكثر فأكثر في السياسات والخطط والميزانيات والمشاريع الإنمائية الوطنية. وعلاوة على ذلك، سُجِّل زخم كبير من الحكومات والمدن والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية لتحقيق هذه الأهداف. كما تُشدِّد آليات حقوق الإنسان على ضرورة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة القائمة على حقوق الإنسان لضمان تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب.

(42) انظر: Zipoli, "The human rights data revolution".

(43) انظر: https://www.geneva-academy.ch/news/detail/714-expert-roundtable-discusses-role-of-local-and-regional-governments-in-data-collection-for-national-mechanisms. ويمكن الاطلاع على الوثيقة الختامية على الرابط التالي: https://www.geneva-academy.ch/joomlatools-files/docman-files/Final_Bologna%20Expert%20Roundtable_Summary%20and%20Takeaways.pdf.

49- وأشار تقرير المشاورات الإقليمية لعام 2021 أيضاً إلى أن الآليات الوطنية يمكن أن تستفيد من الممارسات المتبعة منذ عام 2016 لإجراء مشاورات هادفة مع الفئات المهمّشة والمجتمعات المحلية في المراجعات الوطنية والمحلية الطوعية. وبإمكان الآليات الوطنية أن تُساعد في خلق أوجه تآزر من خلال تعزيز ومواءمة مسألتي حقوق الإنسان والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة. وضمان تدفّق المعلومات على نحو ثابت بين آليات حقوق الإنسان والهياكل المعنية بأهداف التنمية المستدامة قد يساعد على الربط بين سياسات مستقلة لكنها مترابطة، ويخفف من عبء الإبلاغ الذي تتحمله الدول، ويعزز جهود التنفيذ[44].

50- ويمكن أن يتخذ التنسيق بين الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة وجهات التنسيق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة شكلاً ملموساً من خلال تنظيم اجتماعات منتظمة بين الهيكلين، وتشجيع أعضائهما على المشاركة في عمليات إعداد تقارير كل منهما. كما يمكن تحقيق التنسيق من خلال ضمان مشاركة الفاعلين الرئيسيين في مجالات تخطيط البيانات وجمعها وتحليلها، بمن فيهم ممثلو المكاتب الإحصائية الوطنية والحكومات المحلية والإقليمية، في كلا الهيكلين. كما يمكن تعزيز الإثراء المتبادل للجهود من خلال استخدام أدوات تتبع رقمية مشتركة.

51- وخلال الحلقة الدراسية لعام 2023، أوضحت أنغولا وساموا أن آلياتهما الوطنية المعنية بالإبلاغ عن حقوق الإنسان ومتابعتها وهيئاتها لتنسيق أهداف التنمية المستدامة أنشأتا مسارات مؤسسية للتواصل والتعاون. وتضم اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بتقارير حقوق الإنسان في أنغولا جهات تنسيق تشارك أيضاً في لجنة تنسيق أهداف التنمية المستدامة التابعة لوزارة المالية. وقد عززت هذه الممارسة إدماج توصيات حقوق الإنسان في السياسات القطاعية الوطنية. وتشترك وزارة الشؤون الخارجية والتجارة ووزارة المالية في رئاسة الآلية الوطنية لساموا وفريق العمل المعني بأهداف التنمية المستدامة اللذين ينظمان اجتماعات مشتركة منتظمة تساعد على تعزيز الاتساق. وعندما أعدّت ساموا استعراضها الوطني الطوعي في عام 2020، شارك أعضاء الآلية الوطنية في عملية الصياغة. وقد غذّت البياناتُ المجمّعة لغرض الاستعراض الوطني الطوعي التقريرَ الوطني المقدم إلى الاستعراض الدوري الشامل بعد عام من ذلك.

52- وعلى نحو ما هو مبين أعلاه، يمثل إشراك الجهات الفاعلة المحلية والمكاتب الإحصائية الوطنية في كل من عمليات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة نهجاً فعالاً لتعزيز الاتساق الوطني والاستخدام الأمثل للموارد[45]. وتشارك الحكومات المحلية والإقليمية بشكل متزايد في الاستعراضات الوطنية والمحلية الطوعية. وتؤدي المكاتب الإحصائية الوطنية دوراً محورياً في تأميم وتوطين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة[46]. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إعادة استخدام البيانات المجمعة بغرض رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لتتبع تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان[47]. وهذا التلاقح يسمح للآليات الوطنية

(44) الوثيقة A/HRC/50/64، الفقرتان 57 و58. انظر أيضاً مكتب المفوضية الإقليمي للجنوب الأفريقي، "An intersectional approach to socioeconomic data in Southern Africa: leveraging data to leave no one behind" (2023).

(45) انظر، https://www.geneva-academy.ch/news/detail/714-expert-roundtable-discusses-role-of-local-and-regional-governments-in-data-collection-for-national-mechanisms. وانظر أيضاً، مكتب المفوضية الإقليمي للجنوب الأفريقي، "An intersectional approach to socioeconomic data in Southern Africa".

(46) انظر، https://www.geneva-academy.ch/news/detail/714-expert-roundtable-discusses-role-of-local-and-regional-governments-in-data-collection-for-national-mechanisms.

(47) مكتب المفوضية الإقليمي للجنوب الأفريقي، "An intersectional approach to socioeconomic data in Southern Africa"، ص 21.

بتعزيز إدماج النهج القائم على حقوق الإنسان في عمل الكيانات الوطنية التي تشارك في تخطيط البيانات وجمعها وتستطيع بدورها مساعدة الآليات الوطنية في سد فجوة البيانات[48].

53- وخلال الحلقة الدراسية لعام 2023، روّجت ساموا لنهجها المتكامل بين عمليات الإبلاغ والمتابعة بشأن حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة ومسار تنمية ساموا، أي استراتيجيتها الإنمائية الوطنية، الذي تدعمه أداة التتبع الرقمية (SADATA). وقد وصف بحث أجرته مؤخراً أكاديمية جنيف للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان أدواتَ التتبع الرقمية وقواعد البيانات "Sadata" بأنها أداة فعّالة تسمح للهيئات الحكومية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في ساموا بإدخال المعلومات والبيانات واسترجاعها وتحليلها بسهولة[49]. ووجود نهج متكامل ضرورة ملحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث يعد تجميع الموارد الموجودة أمراً حاسماً.

54- وقد شكّل تعميم حقوق الإنسان في السياسات الوطنية والخطط الإنمائية ورؤى واستراتيجيات التنمية المستدامة موضوع دراسات وتقارير عديدة[50]. ومع ذلك، فإن الدور الذي تؤديه الآليات الوطنية في هذا الصدد سيحتاج إلى مزيد المناقشة والتحليل، بما في ذلك خلال الحلقة الدراسية الثانية التي نص عليها قرار مجلس حقوق الإنسان 33/51.

سابعاً- تطورات أخرى

المركز المعرفي الافتراضي للآليات الوطنية

55- المركز المعرفي الافتراضي للآليات الوطنية منصة إلكترونية تعمل المفوضية على تطويرها عملاً بقرار المجلس 33/51. وستشكل مجموعة موارد للدول وأصحاب المصلحة الآخرين لإنشاء الآليات الوطنية وتعزيز قدراتها الداخلية على التعاون مع آليات حقوق الإنسان، والتنسيق مع باقي القطاعات والمستويات الحكومية، والتشاور مع أصحاب المصلحة، وإدارة المعلومات.

56- وسيحتوي المركز المعرفي على واجهتين: واجهة عامة تسمح للمستخدمين بالاطلاع على المحتوى؛ وأخرى خاصة تُفتح للمستخدمين المسجلين فقط، لعرض الممارسات بشأن القضايا المتعلقة بالآليات الوطنية وتبادل الآراء مع المستخدمين الآخرين. وخلال الحلقة الدراسية لما بين الدورات لعام 2023، قدّمت المفوضية نسخة نموذجية أولية من المركز المعرفي. وقد تأخر العمل المرتبط بالمركز بسبب أزمة السيولة التي تعاني منها الأمانة العامة للأمم المتحدة. وحالياً، يتوقع فتحه للجمهور في عام 2025.

التعهدات في إطار الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

57- لمبادرة حقوق الإنسان 75 التي أُطلقت في كانون الأول/ديسمبر 2022 ثلاثة أهداف رئيسية، وهي: تعزيز عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة؛ والتطلع إلى المستقبل؛ وتعزيز بيئة حقوق الإنسان. وقد شُجّع على التعهد بإحداث تغيير ملموس لمزيد تمتّع الجميع بحقوق الإنسان[51]. وقدّمت

(48) تتمثل مبادئ نهج قائمٌ على حقوق الإنسان فيما يلي: المشاركة، وتصنيف البيانات، والهوية الذاتية، والشفافية، والخصوصية، والمساءلة؛ انظر: المفوضية "A human rights-based approach to data: leaving no one behind in the 2030 Agenda for Sustainable Development" (2018).

(49) انظر: Zipoli, "The human rights data revolution"، ص 37.

(50) انظر الوثيقتين A/HRC/41/21 وA/HRC/45/39.

(51) يمكن الاطلاع على جميع التعهدات على المؤشر العالمي لحقوق الإنسان المتاح على الرابط التالي: https://uhri.ohchr.org/en/pledges. كما يمكن الاطلاع على التعهدات المتعلقة بالآليات الوطنية على المنصة الإلكترونية.

بعض الدول تعهّدات بإنشاء وتعزيز آليات وطنية. والتزمت المفوضية وباقي الجهات أصحاب المصلحة بالتعاون مع الدول لمساعدتها على تحويل التعهدات إلى واقع ملموس.

شبكات آليات وطنية

58- أفضت الجهود المبذولة لتعزيز تبادل الخبرات إلى عدة مبادرات حول شبكات مراكز التنسيق الوطنية لحقوق الإنسان أو الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة.

59- وفي عام 2023، أنشئت شبكة لمراكز التنسيق المعنية بحقوق الإنسان لفائدة البلدان الناطقة بالبرتغالية خلال الاجتماع العادي لمجلس وزراء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في ساو تومي وبرينسيبي[52]. وعُقد الاجتماع الأول للشبكة في حزيران/يونيه 2024.

60- وفي عامي 2023 و2024، أدّت المبادرات في منطقة البحر الكاريبي[53] والمحيط الهادئ[54] إلى اتفاق للنظر في إنشاء شبكات إقليمية.

61- وعلى الصعيد العالمي، أُطلقت الشّبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة رسمياً في 9 أيار/مايو 2024 من خلال "إعلان أسونسيون" الذي اعتُمد خلال اجتماع نظمته باراغواي وحضره ما مجموعه 83 مشاركاً، بمن فيهم ممثلو الدول. وإنشاء الشبكة الدولية كانت نتيجة لتعهد مشترك بين المغرب وباراغواي والبرتغال[55].

ثامناً- الاستنتاجات والتوصيات

62- أعادت الاستنتاجات المنبثقة عن مناقشات الحلقة الدراسية التي عقدت بين الدورات في 23 حزيران/يونيه 2023 تأكيد الاستنتاجات التي أفضت إليها المشاورات الإقليمية لعام 2021، أي أن الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز مشاركة الدول في الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وفي تيسير تنفيذ نتائجها على الصعيد الوطني والمحلي. وتعزيز المعارف والقدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان يُعظِّم أثر الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان.

63- وفي العديد من الدول، أصبحت الآليات الوطنية أكثر كفاءة من خلال إنشاء هياكل دائمة مزوّدة بما يكفي من الموارد والنفوذ السياسي والولايات، وبأطر قانونية ومؤسسية قوية وبتمثيل وعضوية متنوعين.

64- وأكّد المشاركون في الحلقة الدراسية على ضرورة تشجيع الدور المتزايد للآليات الوطنية في تعميم حقوق الإنسان في السياسات القطاعية. ومع أنه يمكن للآليات الوطنية تحقيق نتائج بطريقة

(52) انظر: https://www.cplp.org/id-4447.aspx?Action=1&NewsId=9962&M=NewsV2&PID=10872.

(53) حلقة العمل الإقليمية الكاريبية بشأن هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والآليات الوطنية، بريدجتاون، بربادوس، تشرين الأول/أكتوبر 2023 (انظر: https://easterncaribbean.un.org/en/249832-caribbean-regional-workshop-un-human-rights-treaty-bodies-and-national-mechanisms-concludes).

(54) حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات في منطقة المحيط الهادئ بشأن تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات وتعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، نادي، فيجي، 9-11 مايو/أيار 2024 (انظر https://production-new-commonwealth-files.s3.eu-west-2.amazonaws.com/s3fs-public/2024-05/human-rights-outcome-document.pdf?VersionId=tYdcQEmR_SwIpQ6y2swIXxXvtguiTpA5).

(55) انظر: https://www.mre.gov.py/index.php/ii-seminario-internacional-sobre-mecanismos-nacionales-de-implementacion-informes-y-seguimiento-asuncion-el-8-y-9-de-mayo-de-202.

متضافرة ومتماسكة ومنسّقة، فإنها ستستفيد من دعم سياسي أكبر. وتقترح الممارسات الجيدة المتبادلة إنشاء آليات وطنية على مستوى مكتب الرئيس أو رئيس الوزراء، بمشاركة فعالة من الوزارة أو الإدارات الوزارية المسؤولة عن التخطيط. كما اعتُبرت العضوية على الصعيدين السياسي والتقني على حد سواء ممارسة جيدة لضمان مستوى السلطة اللازمة للتنسيق والتماس المعلومات وتلقيها من خلال الأعضاء السياسيين، وكذا للحفاظ على خبرة تقنية مستمرة وحدّ معين من الذاكرة المؤسسية من خلال الأعضاء التقنيين.

65- وأبرزت الحلقة الدراسية أن التوصيف الواضح لأدوار ومسؤوليات الأعضاء ساهم أيضاً في الأداء الفعال للآليات الوطنية. وقد مكّنت تلك العناصر التأسيسية الآليات الوطنية التي أنشأتها الدول من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ عن طريق تيسير جمع المعلومات والبيانات من مختلف الوزارات والجهات الفاعلة الأخرى في الدولة، مثل المكاتب الإحصائية الوطنية والبرلمان والقضاء وهيئات تنسيق التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة، وكذا من الحكومات المحلية والإقليمية. وعلاوة على ذلك، ما فتئت مشاورات الهيئات المستقلة، مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، تتحول إلى سمة قياسية للآليات الوطنية.

66- وفيما يتعلق بجمع المعلومات وإدارتها، أشارت بعض الآليات الوطنية إلى القيمة المضافة لاستخدام أدوات ومنصات التتبع الرقمية والممارسات المشتركة في إطار الجهود المبذولة لبناء الاتساق مع باقي العمليات الوطنية. وستوفر الحلقة الدراسية الثانية لما بين الدورات التي نص عليها قرار المجلس 33/51 وستنظم في عام 2025، مساحة لمزيد المناقشات المتعمقة حول الرصد والتقييم، بطرق منها الأدوات والمنصات الرقمية لحقوق الإنسان.

67- ويسلَّط الضوء على الصعوبات التي تواجه الآليات الوطنية خلال الحلقة الدراسية وفي منتديات أخرى. وبالتالي فإن الممارسات الجيدة وكذلك طرق التغلب على التحديات تحتاج إلى تفصيل أكبر. وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، المسائل التالية:

(أ) ممارسات التنسيق التي تُعزز بشكل ملموس قدرة الآليات الوطنية على تقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان وضمان متابعة التوصيات، بطرق منها المساهمات الخطية من أعضاء الآليات الوطنية والاستخدام الفعال لأدوات التتبع الرقمية وقواعد البيانات؛

(ب) ممارسات الآليات الوطنية التي تعمل في الأنظمة الاتحادية؛

(ج) الممارسات التشاورية للآليات الوطنية لتمكين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما فيها الفئات المهمشة، من المشاركة الفعالة؛

(د) ممارسات للتخفيف من أثر دوران الموظفين وتعزيز الذاكرة المؤسسية وضمان الاحتفاظ بالمهارات والمعارف؛

(هـ) دور الآليات الوطنية في ضمان جمع البيانات اللازمة لإعداد التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان، لا سيما عندما توصي بذلك آليات حقوق الإنسان، مع احترام مبادئ النهج القائم على حقوق الإنسان في معالجة البيانات؛

(و) دور الجهات الفاعلة الحكومية المحلية والإقليمية والمكاتب الإحصائية الوطنية في عمل الآليات الوطنية؛

(ز) التنسيق والتعاون المنهجيين والمستمرين بين هيئات تنسيق أهداف التنمية المستدامة والآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة؛

(ح) ممارسات التنفيذ والمتابعة بشأن تحديد الأولويات، وتعميم حقوق الإنسان في السياسات والخطط القطاعية، واعتماد خطط لتنفيذ التوصيات أو الخطط الوطنية لحقوق الإنسان؛

(ط) ممارسات الرد على البلاغات الفردية ومتابعة القرارات المتعلقة بالبلاغات الفردية من قبل آليات حقوق الإنسان؛

(ي) وسائل فعّالة من حيث التكلفة للآليات الوطنية من أجل الاضطلاع بوظائفها اليومية والقيام بأنشطة محددة، مثل المشاورات أو التحقق من صحة التقارير، لأن نقص الموارد لا يزال يشكل تحدياً دائماً.

68- ومن الحلقة الدراسية لما بين الدورات لعام 2023، وكذلك من التطورات الأخيرة، يمكن الاستنتاج أنه على الرغم من غياب حلول "واحدة تناسب الجميع" فيما يتعلق بالآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، أبدت الدول اهتماماً بالتعلم من بعضها البعض بشأن الهيكل والتنظيم وطرق العمل التي تناسب الغرض الأساسي من الإبلاغ ومتابعة التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

69- وفي ضوء استنتاجات الحلقة الدراسية لعام 2023، ومع مراعاة التطورات المهمة الأخرى التي لوحظت منذ عام 2022، يوصى بأن يستكشف مجلس حقوق الإنسان سبل:

(أ) دعم المزيد من عمليات التبادل بين الأقران وتحديد وتوثيق الممارسات الجيدة ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة وغيرها من الشبكات، وكذلك عن طريق حلقات العمل واجتماعات الخبراء والمنشورات حول المواضيع المذكورة أعلاه[56]؛

(ب) مواصلة دعم اقتناء أدوات التتبع الرقمية وقواعد البيانات في مجال حقوق الإنسان لتحسين تنفيذ التوصيات وتعزيز مشاركة الجهات الفاعلة المعنية بتخطيط البيانات وجمعها، بطرق منها نشر قاعدة بيانات تتبع التوصيات الوطنية للمفوضية في البلدان التي تطلب ذلك؛

(ج) إعداد تقرير يتضمن جميع التطورات التي حدثت منذ نشر هذا التقرير، بما في ذلك الممارسات التي ستعرض خلال الحلقة الدراسية الثانية لما بين الدورات لمدة يوم واحد في عام 2025 بشأن إدارة المعلومات وتعزيز الاتساق مع باقي عمليات التنفيذ والمتابعة على الصعيد الوطني.

70- وتدعو المفوضية جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكيانات الأمم المتحدة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تعزيز الرسائل والدروس المستفادة من مبادرة حقوق الإنسان 75 وضمان المتابعة الفعالة لتعهداتها في إطار هذه المبادرة. وتدعو المفوضية أيضاً كيانات الأمم المتحدة إلى المساهمة في مستقبل تفضي فيه سلسلة متصلة من الإبلاغ والاستعراض والعمل إلى تحقيق نتائج أكثر استدامة وإنصافاً، مجسدة رؤية دعوة الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان وجدول أعمالنا المشترك.

71- وتوصي أيضاً بما يلي:

(أ) أن تشجّع جميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان الآليات الوطنية بوصفها الهياكل المعنية في المقام الأول بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني، بطرق منها التوصية، عند الاقتضاء،

(56) انظر الفقرة 67.

بإنشـــاء وتعزيز آليات وطنية في إطار تحقيق نتائج، والتعاون معها لتحضـــير الزيارات القطرية وإتمامها ولمتابعتها؛

(ب) أن تدعم الدول جهود هيئات المعاهدات الرامية إلى تعزيز القدرة على التنبؤ، ومواءمة أساليب العمل، وتبسيط طرائقها لفائدة الجهات المعنية، مع مراعاة ضرورة وجود نظام متسق وفعّال لهيئات المعاهدات لكي يكون تعاون الآليات الوطنية والمؤســسـات الوطنية لحقوق الإنســان ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة مفيداً، ولكي تنفذ التوصيات.

(ج) أن تســهم منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية، في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بطرق منها إنشاء وتعزيز آلياتها الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، وتعزيز مزيد التكامل بين أهداف التنمية المســتدامة وعمليات حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.